

مطالب مستعجلة وأخرى تتطلب جدولاً زمنياً

خلاصة ثلاث جلسات حوار عقدتها منظمة العدالة
في دير الزور
أب/أغسطس 2019

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice For Life Organization



Contact@JFL.ngo

/JFLngo

@JFLngo

JFL.ngo

مطالب مستعجلة وأخرى تتطلب جدولاً زمنياً

خلاصة ثلاث جلسات حوار عقدتها منظمة العدالة في دير الزور

منظمة العدالة من أجل الحياة

آب/أغسطس 2019

الملخص التنفيذي

تشهد محافظة دير الزور تطورات متسارعة منذ نهاية العام 2017 حيث سيطرت قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية على المحافظة بعد إخراج تنظيم الدولة منها وما تلاها من [قرار](#) الولايات المتحدة الأمريكية سحب قواتها من سوريا وعدم وضوح مستقبل المنطقة ترتب عليه تردد كبير من قبل داعمي العمل المدني في اتخاذ قرار الاستمرار أو التوقف عن العمل في المحافظة، في ظل تظاهرات شعبية بدأت محدودة وتوسعت مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وتحسين الأوضاع المعيشية وإشراك أهالي المنطقة في الإدارة بشكل فعلي.

اقتصرت جهود التحالف الدولي والمجالس المدنية في دير الزور على اجتماعات مع الوجهاء العشائريين في محاولة للاستماع لمطالب الأهالي والعمل على إيجاد حلول مرضية لمشكلات المنطقة، على الرغم من القصور الواضح في جهود استبيان آراء الشارع واقتصارها على فئات معينة وأحياناً أشخاصاً بعينهم إلا أن التوصيات التي قدمها الوجهاء العشائريون في لقاءاتهم مع مبعوثي التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية بقيت دون استجابة كافية.

بهدف إشراك المجتمع المدني والأهالي في نقاشات دورية حول مختلف القضايا عقدت منظمة العدالة من أجل الحياة جلسات تركيز حوارية في دير الزور آخرها كان بين 28 أيار/مايو 2019 و31 أيار/مايو 2019 حيث عقدت (3) جلسات حضرها (31) شخص بينهم (18) امرأة. ناقشت الجلسات محورين أساسيين الأول هما أسباب التظاهرات التي شهدتها المحافظة والثاني: أسباب انضمام الشباب في المحافظة للجماعات المتطرفة.

من أهم التوصيات الصادرة عن الجلسات: ضرورة توطين العلاقة بين مختلف أبناء المنطقة من خلال تطوير مشاريع السلام وتفعيل مبدأ المحاسبة ووقف خطاب الكراهية، وضع آليات للتواصل مع الأهالي والاستماع لمشكلاتهم ومناقشة اقتراحاتهم وهذا يتطلب توسيع التشاور ليشمل إلى جانب القيادات المجتمعية والعشائرية فئات أخرى كالمجتمع المدني ونشطاء مستقلين.

توصي منظمة العدالة من أجل الحياة بإجراء تغييرات هيكلية في كافة مؤسسات الإدارة الذاتية وأن يكون للمجتمع المدني والقيادات والفاعلين الاجتماعيين دور في التشاور لإحداث التغييرات المطلوبة، تشكيل جهة رقابية تشرف على تنفيذ كافة الخطوات ومراقبة أي تجاوز من كافة المؤسسات وتشكيل مجموعة تتألف من الوجهاء والفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني يراعى فيها تمثيل الشباب والنساء كضامن محلي لأي اتفاق إلى حين إجراء انتخابات محلية، الاعتماد على مشاريع قائمة على احتياجات المجتمع وذلك من خلال الاستمرار في دعم المجتمع المدني.

مقدمة

تشهد محافظة دير الزور حالة من عدم الاستقرار على الرغم من سيطرة قوات سوريا الديمقراطية والقوات الحكومية السورية عليها، حيث الأوضاع الأمنية الهشة وقلة فرص العمل والتنافس الإقليمي والدولي للسيطرة عليها وعلى مواردها.

على الرغم من انتهاء الحرب على تنظيم الدولة إلا أن التخوفات من وجود خلايا نائمة تزيد من صعوبة الوضع الأمني، إضافة إلى قلق الأهالي من أنشطة لعناصر سابقين في التنظيم لا يزالون متواجدين في المنطقة والتي تهدف إلى استقطاب المزيد من الشباب إلى صفوف التنظيم.

شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية تحركات شعبية مطالبة بتحسين أحوال المنطقة، تتمثل التحركات بالتظاهرات واللقاءات العديدة بين وجهاء عشائريين وقيادات في سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي للتوصل إلى حلول لأزمات المحافظة.

للمجتمع المدني الدور الأساس في العمل على إيصال المطالب المحلية إلى مراكز القرار والمنظمات المحلية والدولية للدفع نحو الاستجابة والمساعدة في سد الثغرات التي خلفتها سنوات الحرب.

المنهجية

اعتمد الميسرون في تحضير الأجندة على ورقتين أساسيتين قامت منظمة العدالة بنشرهما خلال الفترة الماضية:

الأولى: ورقة "مظاهرات مستمرة في دير الزور ومطالب لابد من التعامل معها بجدية" والتي تحدثت عن أسباب التظاهرات ومطالب المتظاهرين ودور المجتمع المدني كطرف قادر على التأثير.

الثانية: البحث الأولي "دير الزور والعنف: أسباب الانضمام" حول أسباب انضمام الشباب في محافظة دير الزور إلى الجماعات المتطرفة، يعتبر البحث هو الأول من نوعه حيث ناقش الأسباب النفسية التي دفعت بالشباب إلى الانضمام إلى الجماعات العنيفة.

تم تقسيم كل جلسة إلى قسمين وتخصيص مدة ساعة ونصف لكل قسم وجاءت الأجندة على شكل أسئلة تم طرحها ومناقشتها مع المشاركين:

أسئلة القسم الاول:

- ما هي الأسباب التي دفعت الأهالي إلى التظاهر؟
- ماهي أبرز المشكلات الأمنية والخدمية في المنطقة؟
- هل يوجد تجاوب من المجلس المدني لمطالب المتظاهرين؟ وهل يقوم المجلس بتقديم الخدمات اللازمة للأهالي وفقاً لاحتياجاتهم؟
- كيف يمكن تطوير أداء المجلس وإشراك الأهالي في عملية الإدارة واتخاذ القرار؟
- ما الذي يمكن القيام به لتحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة؟
- ماهو دور كل من المجتمع المدني،الوجهاء، وقوات التحالف الدولي في تحقيق الاستقرار في المنطقة؟

أسئلة القسم الثاني:

- كيف تمكنت الجماعات المتطرفة من تجنيد الشباب في صفوفها؟
- ماهي العوامل المباشرة وغير المباشرة التي دفعت الشباب إلى الانتساب إلى الجماعات المتطرفة؟

-ما هو تأثير الشباب المنضمين إلى الجماعات المتطرفة أو المنشقين عنها أو من يحملون فكرها على مستقبل المحافظة؟

-ما هو دور المجالس المدنية ومنظمات المجتمع المدني في التعامل مع المشكلة؟

-ما هي الحلول المقترحة والقابلة للتحقق للتعامل مع هذه المشكلة؟

أهمية الجلسات

تم عقد الجلسات في الوقت الذي تتوجه فيه اهتمام الدول المتدخلة في سوريا ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ومختلف العاملين أو الراغبين بالعمل في المحافظة لفهم ما يحدث بشكل دقيق ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتجنيب المحافظة وبالتالي مناطق شرق وشمال شرق سوريا الدخول في المجهول.

إن طرح الحلول المناسبة والقابلة للتحقق بالانطلاق من النقاش مع الأهالي من خلال الاجتماعات الحوارية سيكون فرصة لتحويل الأزمة إلى فرصة إيجابية، إن العمل وفق مشروعات وإستراتيجيات لا يكون فيها الأهالي الركن الأساسي ستعمق الأزمة وتطورها لتصبح صعبة الحل.

إن من شأن هذا النوع من النشاطات تسليط الضوء على احتياجات الأهالي والحلول المقترحة من قبلهم والتي يرون أن من شأنها تحسين الأوضاع.

تحضيراً للجلسات عقدت منظمة العدالة من أجل الحياة نقاشات مطولة واعتمدت على النتائج التي توصلت إليها الورقتان المذكورتان، من الأهمية بمكان مناقشة التحديات الحالية في المحافظة وهل الأسباب التي قد تؤدي إلى عودة الصراع المسلح وتدفع الشبان إلى الانخراط مجدداً في الجماعات المسلحة عموماً والمتطرفة بشكل خاص لا تزال موجودة؟ وهل بالإمكان طرح حلول واقعية قائمة على ما تتوصل إليه نقاشات هادئة ومنهجية؟

إن عقد جلسات حوارية ليست بالأمر الهين في محافظة عاشت ظروف حرب قاسية ارتكبت خلالها انتهاكات واسعة من قبل أطراف صراع مختلفة.

نبذة عن منظمة العدالة من أجل الحياة

الرؤية: سورية دولة العدالة وسيادة القانون تكون فيها حقوق الإنسان مصانة ومكرسة.

الرسالة: نعمل بشكل تشاركي مع الجهود المبذولة محلياً ودولياً في رصد ومتابعة واقع حقوق الإنسان في سورية من خلال الرصد والتوثيق وبناء الأدلة والمساهمة في تحريك الدعاوى والقضايا أمام المحاكم والجهات المختصة وتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في سورية وخلق مساحات للمواطنين وخصوصاً الضحايا والمهمشين للتعبير والمساهمة في مسار العدالة وصولاً لدولة القانون والمواطنة.

الأهداف الأساسية و الاستراتيجية للمنظمة تتلخص في:

- الإسهام بجهود حماية حقوق ضحايا النزاع في سوريا وصولاً إلى العدالة.
- تقوية دور وصوت المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا على جميع الأصعدة.
- تعزيز دور ومشاركة المجتمعات المحلية وخاصة المتضررة منها في تعميم ثقافة حقوق الإنسان.
- العمل مع المجتمعات المحلية لبناء شبكة خاصة بالسلام.
- تمكين النساء وتعزيز دورهم في عملية بناء السلام.
- رفع قدرات الشباب بما يمكنهم من الانخراط في الشأن العام.

نقاشات المشاركين

شهدت الجلسات زخماً في النقاش والكثير من الآراء التي تباينت في بعض القضايا وانفتحت في أخرى على أن المشاركين أجمعوا على ضرورة تنظيم المزيد من الجلسات والعمل على تحديد احتياجات المنطقة وتصميم البرامج وتقديم الخدمات بناء عليها.

القسم الأول:

خرجت مظاهرات شعبية في العديد من القرى والبلدات مطالبة بتحسين الأوضاع الخدمية ومحاربة الفساد في المجالس المدنية وإشراك أهالي المنطقة في صنع القرار في مؤسسات الإدارة الذاتية. توسّعت المظاهرات وشهدت بعضها صدامات مع قوات سوريا الديمقراطية كما اعتقلت هذه القوات العديد من المتظاهرين حيث تعرض بعضهم للضرب أثناء الاعتقال قبل أن يفرج عنهم.

إجابة عن سؤال أسباب التظاهر قالت إحدى المشاركات: "ارتفاع أسعار المحروقات والتي انعكست بشكل مباشر على الناس، عدم ضبط الأوضاع الأمنية حيث لا يشعر الأهالي بالأمن إضافة إلى عدم الاستجابة للدعوات المتكررة من الجهات لإصلاح الإدارة ومؤسساتها".

قال (3) من المشاركين: "عدم كفاية المدارس وفساد بعض مؤسسات المجلس المدني وتراجع الأوضاع الأمنية وانتشار المظاهر المسلحة وعدم وجود أي مشاركة لأبناء المنطقة فيما يتعلق بقرار الجهاز الأمني شكّلت دوافع للتظاهر".

قال مشاركة ومشارك: "إن الاعتقالات التعسفية والمداهمات المستمرة والتي أدت إلى اعتقال أشخاص ليس عليهم أي شبهة وعدم مساهمة الإجراءات الأمنية في بسط الأمن دفعت الأهالي إلى المطالبة بإصلاحات عاجلة".

أكد المشاركون على أهمية المشاركة الفعّالة لأبناء المنطقة في الإدارة وضرورة ألا تكون المشاركة شكليّة وأن يكون لهم دور أساسي في صنع القرار للتعامل بصورة مفيدة مع مشكلات المنطقة ووضع الحلول المناسبة.

تحدث المشاركون على أن الهيمنة الأمنية من قبل قوات سوريا الديمقراطية على مؤسسات الإدارة المدنية تعرقل إصلاحها، وأكدوا على أن القرار لا بد أن يكون لأبناء المنطقة من خلال التمهيد لانتخابات محلية وتوفير الظروف الملائمة لها.

تحدث شابان وشابة خلال الجلسات عن تعامل واستجابة مؤسسات الإدارة الذاتية ومن بينها المجلس المدني لمطالب الأهالي: "أبناء المنطقة ليس لهم قرار أو مشاركة فعلية على الرغم من وجود أشخاص من المنطقة في مؤسسات الإدارة الذاتية، وهذا أدى إلى عدم إيصال صوت الناس وأكبر دليل أزمة المحروقات التي وضعت لها الإدارة الذاتية حلاً غير كافية بعد عشرات المظاهرات". يكمل المشاركون بالقول: "لا يوجد آليات واضحة وديمقراطية تمكن الأهالي من التحدث بحرية عن احتياجاتهم فالديمقراطية تقتصر على الشعارات

فقط". ويضيفون: "تقوم هيئة العدالة بالفصل في بعض القضايا ولكنها تفتقر للخبرة وهناك تسلط من العناصر الأمنية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية على الهيئة".

نظمت الإدارة الذاتية مؤخراً تدريبات للأشخاص العاملين في المجالس المدنية في دير الزور في إطار إعادة هيكلتها، التدريبات مغلقة ويمنع استخدام الهاتف الجوال خلالها، عقدت التدريبات في مدينة القامشلي التابعة لمحافظة الحسكة وتراوحت مدتها بين 20 يوم وشهر، تضمنت ورشات عمل حول مبادئ الحوكمة ونقاشات عامة حول أداء المجالس وكيفية تطويرها إضافة إلى دروس في فكر حزب الاتحاد الديمقراطي، أشرف على التدريبات قيادات في قوات سوريا الديمقراطية يطلق عليها محلياً اسم "الكوادر".

لا يكاد يمر أسبوع من دون انفجار ألغام مزروعة في منازل أو شوارع أو أراضي زراعية من مخلفات الحرب مع تنظيم الدولة، الاعتقالات وانتشار السلاح ووجود خلايا للتنظيم توجه التهديدات للمدنيين إضافة إلى عمليات اغتيال تنفذ بين الفترة والأخرى تجعل من الملف الأمني من أولويات اهالي دير الزور.

كثفت قوات سوريا الديمقراطية من عدد الحواجز التابعة لها في مناطق سيطرتها حيث لاتكاد تخلو قرية من حاجز عسكري وعلى الرغم من ذلك لاتزال الأوضاع الأمنية غير مستقرة حيث يلاحظ انتشار حمل السلاح واستخدامه في بعض الأحيان، كما أن العثور على جنث ملقاة دون معرفة الجهة المرتكبة للجريمة يزيد من المطالب بوضع استراتيجية أمنية لحماية المدنيين.

عن أبرز المخاوف الأمنية تقول إحدى المشاركات: "وجود خلايا لتنظيم الدولة يشكل أكبر تهديد أمني، الغموض المتعلق بمستقبل المنطقة بعد قرار الانسحاب الأمريكي واحتمال عودة القوات الحكومية تشكل تخوفاً كبيراً لدى الكثيرين، خطاب الكراهية بين العرب والكرد واستغلال الأوضاع الحالية من قبل مرتبطين بأجهزة الأمن السورية وتنظيم الدولة وأطراف أخرى كلها تشكل مخاوف". يقول مشارك آخر: "لا أثق بالكثير من العناصر الأمنية لأنهم انتسبوا للحصول على المال والسلطة وحماية أنفسهم، بعضهم كان عنصراً في الجماعات المتطرفة وبعضهم مناصر للسلطة السورية إضافة إلى فساد الجهاز الأمني".

قال مشاركاً: "يجب على القوى الأمنية أن تتعامل بمنطق الحق والواجب دون أي اعتبارات أخرى، وأن تعامل الناس بشكل إنساني ومتساوي".

القسم الثاني:

انضم مئات الشباب للجماعات المتطرفة كجبهة النصرة وتنظيم الدولة خلال سنوات الحرب، شكلت الأسباب التي دفعت الشباب للالتحاق بهذه الجماعات واحدة من المواضيع الدسمة للدراسة. تعددت أسباب الانضمام بين سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

طرح المشاركون أسباباً مختلفة أدت إلى التحاق الشباب بالجماعات العنيفة حيث قال مشارك ومشاركة: "إن العوامل الدينية والثورية التي جعلت من المشاركة في القتال واجباً على الشباب من العوامل الأساسية

للالتحاق". فيما قال شاب وشابة من المشاركين: " تهميش الشباب وقلة فرص العمل وسوء مستوى المعيشة قَلص الخيارات أمام الشباب".

قال (3) مشاركين آخرين: " إن إغراء الشباب بالمال في ظل الحاجة الماسة التي يعيشونها ومعارضتهم للسلطات السورية واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الأفكار المتطرفة في ظل الفراغ الذي يعيشه الشباب وقلة الوعي بمخاطر هذه الأفكار، حيث عملت الجماعات المتطرفة على تنفيذ أهدافها معتمدة بشكل أساس على ساعات يقضيها الشباب على وسائل التواصل".

انشق الكثير من الشباب المنضمين إلى التنظيمات المتطرفة خاصة بعد سيطرة كل من قوات سوريا الديمقراطية والقوات الحكومية على دير الزور، من هؤلاء من لا يزال مقتنع بأهمية مشروع الجماعات المتطرفة ويدين بالولاء لهم ومنهم من تراجع تأييده بشكل ملحوظ.

عن تأثير الشباب المنضمين لهذه الجماعات والمنشقين عنها قال (3) من المشاركين: " لهؤلاء دور في نشر أفكارهم المتطرفة في المجتمع بدءاً من الدوائر الضيقة المحيطة بهم مثل الزوجة والابن والأم والأب والأخوة ومنها إلى الأصدقاء وزملاء الدراسة وغيرهم، كما سيكون لهم الدور في تشكيل خلايا نائمة لهذه الجماعات تزيد من الفوضى الأمنية في المنطقة".

قالت إحدى الشابات المشاركات: " إن الأطفال أكثر المتأثرين بهذه الأفكار والشباب المنضمين والمنشقين سيكون لهم دور سلبي واستهداف مباشر للأطفال لإلحاقهم بخلايا الجماعات المتطرفة".

مع خروج تنظيم الدولة من دير الزور وتشكيل قوات سوريا الديمقراطية مجالس لإدارة المناطق التي سيطرت عليها، ومع بدء عمل ونشاط المجتمع المدني المحلي والدولي ناقش المشاركون الدور الذي يمكن لهذه الجهات أن تلعبه خاصة فيما يتعلق بالشباب.

قال مشاركتان ومشارك في الجلسات: "على المجالس والمنظمات العمل على توظيف شباب المنطقة بما يتناسب وإمكانياتهم وحاجة العمل وتنظيم جلسات للتوعية بعمل ودور المجالس والمنظمات، ودعم المشاريع الخاصة بالشباب وخاصة المشاريع الصغيرة". قال مشارك آخر: " على منظمات المجتمع المدني نشر التعليم ومحاربة الجهل ورفع الوعي بما يخص دورها ومهمتها ودعم مراكز لتحفيز الشباب".

التوصيات

اقتراحات المشاركين في الجلسات:

- 1-تشكيل مجلس خدمي من أصحاب الكفاءة من أبناء دير الزور.
- 2-أن يكون لأبناء المنطقة من عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية دور في عملهم وذلك بإيصال من لديه الكفاءة إلى مراكز اتخاذ القرار.
- 3-أن يقوم التحالف الدولي بدعم وتدريب عناصر الأمن المحليين بهدف تحسين الوضع الأمني.
- 4-أن يكون عمل هيئة العدالة بعيد عن الاستقطاب السياسي وأن تعامل الجميع سواسية وأن يوضع فيها من لديه الكفاءة العلمية.
- 5-إجراء انتخابات محلية يشارك فيها جميع أبناء المنطقة بكل حرية.
- 6-توطيد العلاقة بين مختلف أبناء المنطقة من خلال تطوير مشاريع للسلام ودعم لجان استقرار محلية.
- 7-دعم المشاريع الخاصة بالشباب وتوفير مشاريع تنموية.
- 8-دعم قطاع التعليم وتوفير كوادر تدريسية مؤهلة.
- 9-تحسين الخدمات من محطات مياه وكهرباء وطرق وصرف صحي.
- 10-دعم قطاع الصحة من خلال زيادة الدعم للمستشفيات والنقاط الطبية وتوفير الأدوية واللقاحات.
- 11-تفعيل مبدأ المحاسبة لكل من يرتكب تجاوز بحق المدنيين في مختلف مؤسسات الإدارة.
- 12-وقف خطاب الكراهية والاتهامات التي تعزز التفرقة بين السوريين.
- 13-وضع آليات واضحة للتواصل مع الأهالي والاستماع لهم ومناقشة مشاكلهم واقتراحاتهم.

توصيات منظومة العدالة من أجل الحياة:

- تؤكد منظمة العدالة من أجل الحياة على مطالبها الخاصة بالتعامل مع الوضع الراهن في دير الزور والتي تضمنتها الورقة الخاصة بالمظاهرات المنشورة بتاريخ 8 أيار/مايو 2019 فإنها توصي بما يلي:
- 1-إحداث تغييرات هيكلية في كافة مؤسسات الإدارة الذاتية والاعتماد على الكفاءة والمهنية في الاختيار.

- 2-التشاور مع الوجيهاء والفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني في عملية إعادة الهيكلة.
- 3-توسيع التشاور بين ممثلي التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية ليضم شيوخ ووجهاء المنطقة وباقي فئات المجتمع من مجتمع مدني وناشطين مستقلين وفاعلين اجتماعيين.
- 4-استمرار عمل المجالس المدنية بعد إعادة الهيكلة مدة لا تقل عن سنتين قبل إجراء انتخابات لاختيار مجالس جديدة.
- 5-أن يكون من أولوية المجالس ومؤسسات الإدارة الذاتية التعامل مع المطالب المستعجلة ووضع جدول زمني للمطالب التي تحتاج لذلك.
- 6-تسهيل عودة النازحين وتنقل الأهالي من وإلى دير الزور.
- 7-زيادة الدعم الموجه للمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان وبناء السلام وتمكين المرأة وتعزيز دور الشباب.
- 8-تشكيل مجموعة تتألف من الوجيهاء والفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني يراعى فيها تمثيل الشباب والنساء كضامن محلي لأي اتفاق إلى حين إجراء انتخابات محلية.



منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization



JFL.ngo

 @JFLngo